

مُسوّدةُ المذكرة

لجنة تسيير مبادرة الحوكمة والاستثمار من أجل التنمية
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة التعاون والتنمية
الاقتصادية

التوجهات الاستراتيجية لعام 2016 وما بعده لمبادرة منظمة
التعاون والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015

الرباط - المغرب

فهرس المحتويات

أولاً: خلفية معلوماتية.....	4
ثانياً: عمليات المبادرة وأثرها في المرحلة الثالثة MENA III (2011-2015).....	6
ثالثاً: التوجهات الاستراتيجية المقترحة وتنفيذ المبادرة الرابعة.....	9
أ- الحوكمة الرشيدة للمبادرة وشبكاتها.....	9
ب- مجالات العمل الرئيسية: الحوكمة الرشيدة والقدرة التنافسية من أجل النم والشامل.....	12
ج- تنفيذ الأنشطة: الأساليب والتعاون والرصد والتمويل.....	17

الملخص

لجنة تسيير مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول الحوكمة الرشيدة والاستثمار من أجل التنمية (المبادرة) مدعوة لمناقشة هذه المذكرة الاستراتيجية لتمديد المبادرة للفترة 2016-2020 (مبادرة الشرق لأوسط وشمال أفريقيا الرابعة - MENA IV) بعد الدعم الذي قدم من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في يوليو/تموز عام 2015 لهذا التمديد. وتوضح المذكرة مقترحات خاصة بهيكل إدارة المبادرة ومجالات السياسات ودعم الحوار الوطني والإقليمي وأساليب العمل في إطار التفويض الجديد.

منذ إطلاقها في عام 2005 بناء على طلب من اقتصادات المنطقة، قامت المبادرة بتعزيز التعاون بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من خلال تقديم النصائح الخاصة بالسياسات العامة وتنمية القدرات على المستويين الإقليمي والوطني، وتسعى المبادرة إلى تلبية احتياجات المنطقة وأولويات تنميتها وذلك مع مراعاة تنوعها. على مدى عشر سنوات، قامت المنظمة ببناء المبادرة باتباع أساليبها القائمة على حوار سياسات والتعلم من الأقران، والممارسات والأدوات والمعايير الدولية المعترف بها.

وبالنسبة للتفويض الجديد 2016-2020، تهدف المبادرة، مع قيامها بتعزيز أنشطتها الحالية، إلى استمرار معالجة التحديات الناشئة في المنطقة، بما يعكس وضعها الانتقالي وأولويات التنمية الشاملة.

وستتم مراجعة المذكرة بعد تلقي نتائج المناقشات والتعليقات التي تتم خلال اجتماع لجنة تسيير المبادرة في الرباط بالمغرب في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، وسوف تصبح أساسا لصياغة الإعلان الوزاري الذي سيقدم للمؤتمر الوزاري للمبادرة في عام 2016.

أولاً: خلفية معلوماتية

إن التعاون بين كل من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مبني على علاقة تعاون استمرت لعشر سنوات تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والحوكمة الرشيدة، وإن الصلات والعلاقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية القوية التي تتقاسمها بلاد المنطقة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد جعلت التعاون مع المنطقة واحداً من أولويات المنظمة.

وتعمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية جنباً إلى جنب مع اقتصادات المنطقة للاستفادة من الخصائص الرئيسية في المنطقة: الموقع الجغرافي المتميز وسكان من الشباب والمتعلمين على نحو متزايد والمزايا النسبية في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والصناعات التحويلية والخدمات بما في ذلك الخدمات اللوجستية والسياحة. بينما تشهد المنطقة صراعات مستمرة، وتقلبات سياسية واجتماعية، وزيادة في الهجرة بينما تسعى المنظمة وشركاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الجاهدين لمواجهة التحديات مثل ارتفاع نسبة البطالة ونقص العمالة وعدم تكافؤ الفرص للشباب والنساء والخريجين الجامعات من وعدم تنوع الاقتصادات وتأخر القطاع الخاص واستمرار العقبات التي تحول دون اتخاذ صنع السياسات أكثر انفتاحاً وأكثر شمولاً وأكثر قابلية للمساءلة. هذه السمات والتحديات تؤكد على ضرورة إجراء إصلاحات واسعة النطاق لزيادة المشروعات وزيادة ثقة المواطنين، ومساندة النمو الاقتصادي الشامل وتوفير فرص العمل.

تسعى مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الحوكمة الرشيدة والاستثمار من أجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي بدأتها وأدارتها اقتصادات المنطقة منذ عام 2005، إلى تعزيز المؤسسات الاقتصادية والإدارية في المنطقة لتوفير أساس للتنمية ومساعدة اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تصميم وتنفيذ الإصلاحات السياسية. وقد تم وضع هذا الجهد الإقليمي لتعزيز الإصلاحات واسعة النطاق لتحسين مناخ الاستثمار، وتحديث هياكل الإدارة العامة وعملها، وزيادة الشراكات الإقليمية والدولية بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل والتنمية البشرية والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومع زخم الانتفاضات المدنية التي تدعو للمزيد من الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين والفرص الاقتصادية التي بدأت في أواخر عام 2010، قامت المبادرة بتعزيز وموامة أنشطتها معها خلال المبادرة الأولى (MENA I) من 2005 إلى 2007 والثانية (MENA II) من 2007 إلى 2010 بحيث تعكس الدعوة الصريحة من اقتصادات المنطقة للمساعدة في عملياتها الانتقالية. ومنذ إطلاقها، أثبتت المبادرة قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة والاستجابة للأولويات الناشئة لاقتصادات المنطقة.

وبذلك وفي ظل المبادرة الثالثة (MENA III) من 2011 إلى 2015 استمرت المبادرة أن تركز على مبادئ الشراكة والملكية المشتركة والالتزام المتبادل من جانب بلاد المنطقة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وقد أقر الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين بياناً عن القضايا ذات الأولوية لتحسين السياسات الإدارية والاستثمارية في المنطقة أثناء المؤتمر الوزاري في مراكش عام 2009. وتم تنقيح

¹ الجزائر - البحرين - جيبوتي - مصر - العراق - الأردن - الكويت - لبنان - ليبيا - موريتانيا - المغرب - عمان - السلطة الفلسطينية - قطر - السعودية - تونس - الامارات العربية المتحدة - اليمن.

اجتماع لجنة تسيير مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الأولويات لاحقا على ضوء انتفاضة 2011 وفي سياق عملية مشاورات واسعة قامت بها سكرتارية المنظمة مع أصحاب المصلحة في المنطقة.

ومع دعم انشطتها الحالية سوف تستمر المبادرة أثناء برنامج (MENA IV) من 2016 إلى 2020 في مواجهة التحديات المستجدة في المنطقة في اتصال مع سياق التحول و أولويات التنمية الشاملة. وبصفة خاصة تنوي المبادرة زيادة تركيزها على الإدماج وعلى مواجهة تحديات التشغيل وتعزيز التعاون والتنمية المحلية مع المؤسسات المستقلة لتحقيق التكامل الإقليمي والعالمي لاقتصادات المنطقة. ولكي ينعكس ذلك سيتم تغيير اسم المبادرة بحيث يصبح مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول الحوكمة الرشيدة والتنافسية من أجل التنمية.

ثانياً: عمليات المبادرة وأثرها في المرحلة الثالثة (2011-2015) MENA III

وقد كان للمبادرة تأثير إيجابي من خلال أساليب عملها التي تركز على الحوار بشأن السياسات الإقليمية، والدعم الوطني المحدد وتبادل الخبرات، وكذلك من خلال المحتوى في المجالات المتخصصة التي يتم تغطيتها. ويسترشد مضمون العمل بالمواثيق القانونية للمنظمة ومعاييرها وأدواتها المعترف بها دولياً، ويتم تنفيذ أنشطة المبادرة من خلال تقييم السياسات والمشورة والحوار، من استعراض النظراء وجمع البيانات والمعطيات والأدلة، وتعزيز القدرات في السياسات العامة. وتجمع أنشطة المبادرة خبراء من المنطقة ومن أعضاء المنظمة. ويلقى هذا النهج تقديراً كبيراً، ويعتبر البعد الإقليمي فريداً من نوعه ومكملاً للأنشطة التي تقوم بها المنظمات الدولية الأخرى. وقد كان لهذه المبادرة دوراً رائداً في المجالات الرئيسية الحساسة، على سبيل المثال بزيادة مشاركة ممثلين من جهات غير حكومية (المجتمع المدني والقطاع الخاص) ومعالجة مواضيع لم تكن معتبرة أولويات (على سبيل المثال المشاركة المدنية، ونزاهة العمل، والتنمية المحلية، ودور المؤسسات المستقلة، والمساواة بين الجنسين).

وقد تعزز أثر عمل المبادرة من خلال تبادل الخبرات والتعلم من الأقران. وتم تعزيز الطابع التشاوري للمبادرة لدعم زيادة التبادل المفتوح وغير المشروط لمناقشة السياسات على المستوى الإقليمي مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. مجموعات العمل والمنتديات الإقليمية، فضلاً عن العمل المنجز على المستوى الوطني، تتطوي على ممثلي الحكومة والجهات الفاعلة غير الحكومية. إدراج مثل هذه الفعاليات المتنوعة يسمح للتبادل الواسع للمعلومات وتوليد حوار حول السياسات العامة. وتنتضح فائدة هذا النهج من مشاركة كبيرة من قبل الأطراف المعنية، أي ممثلين من قطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، الذين يعتبرون مجموعات العمل والمنتديات كساحات مناسبة للتعلم من الأقران والتعاون معهم.

لتعزيز أهمية المنظمة وتأثيرها، قامت المبادرة بزيادة التآزر مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين. كما دعمت المبادرة الأنشطة مع جامعة الدول العربية والاتحاد من أجل المتوسط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي والشراكة الحكومية المفتوحة (OGP)، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية (ARADO) والبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية مبادرة وضعت وخاصة، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAWTAR) ومنتدى معاهد الإدارة للتدريب (GIFT-MENA) وغيرها، وكذلك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية الأخرى، مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (AFESD)، وصندوق النقد العربي، واتحاد المصارف العربية واتحاد البورصات العربية واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

وخلال مرحلة التفويض الثالثة (2011-2015) قام أيضاً برنامج المنظمة الخاص بالاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمساعدة الحكومات على تحديد الإصلاحات لحشد استثمارات القطاع الخاص كما حث على التنمية الفعالة للقطاع الخاص مما يؤدي للتنمية الشاملة. فقد نظم البرنامج 28 اجتماعاً ومنتدى لمجموعات عمل حضرها 1400 مشارك، كما عقد 80 ندوة إقليمية وورش أعمال لبناء القدرات استفاد منها نحو 2400 من صانعي السياسات، ونظم 11 دورة تدريبية إقليمية حضرها 200 متدرب وذلك بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط. وقد تعددت المساهمات والمشاركات في الفعاليات الوطنية والإقليمية، كما شارك البرنامج في تنظيم المؤتمرات الإقليمية على مستوى عالي مع شركاء مهمين مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئاسة شراكة

اجتماع لجنة تسيير مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

دوفيل وجامعة الدول العربية. وقد جمع مؤتمران تم تنظيمهما مع الجامعة العربية 100 مشارك من المستوى الرفيع، وأنتج البرنامج 31 منشورا (منها 9 تصدر قريبا في عام 2015) كما كتب بحثا عن العديد من البحوث الاستراتيجية، بشكل أساسي للحوارات الإقليمية بشأن السياسة الإقليمية.

وفي نفس الفترة، ساعد برنامج المنظمة عن الحوكمة الرشيدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الحكومات على تحديد وتنفيذ الإصلاحات الحكومية العامة من أجل إطلاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة توقعات المواطنين في الاستفادة من الخدمات العامة، ووضع السياسات الشاملة وتحقيق الشفافية، وقد نظم برنامج الحوكمة الرشيدة وساهم مساهمة واسعة النطاق في 92 نشاطا من أنشطة مجموعات العمل والندوات الإقليمية، بما في ذلك 13 نشاطا من الأنشطة التدريبية الإقليمية التي يقوم بها مركز التدريب برنامج الحوكمة الرشيدة في "كازيرتا" حضره أكثر من 1500 مشارك، وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم 86 نشاطا في إطار مشاريع اقتصادية محددة لأكثر من 2600 من واضعي السياسات ومتخذي القرارات، كما أنتج برنامج الحوكمة الرشيدة 36 منشورا يصدر منها 5 قريبا خلال عام 2015.

وقد استفادت المبادرة من مشاركة ست من دول² الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بانتظام في عمل 11 لجنة من لجان المنظمة. وتبين المشاركة المتزايدة لاقتصادات المنطقة في مختلف لجان المنظمة القيمة المضافة التي يحصل عليها الأعضاء والحكومات على حد سواء من التبادلات المنتظمة. وقد حصلت اقتصادات المنطقة بوضع العضو الرسمي المشارك في لجان المنظمة، خصوصا بعد مراجعات شاملة للسياسات العامة التي أجريت تحت إشراف لجان المنظمة. وقد أدت العلاقات الوثيقة من خلال اللجان إلى تقديم تقارير منتظمة من جانب اقتصادات المنطقة وإلى مشاركة الأقران في مراجعات شاملة، ووضع توصيات بشأن السياسات وبرامج بناء القدرات التي تقوم بها المبادرة.

علاوة على ذلك مهدت المبادرة الطريق لمشاركة أقوى وإلى شراكات خاصة لاقتصادات مختلفة من المنطقة مع المنظمة، بلغت ذروتها مع المغرب في إطار إطلاق برنامج البلد. وسوف يتيح برنامج البلد للمغرب - ومدته سنتين ويشهد بالاستعداد لزيادة روابط التعاون - الحصول على المعلومات والتوصيات الهامة لتدعيم مخططها الإصلاحي من أجل تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة. وسوف تقوم المنظمة بوضع البرنامج وتقوم المغرب بتمويله. ويتضمن استعراض السياسات والالتزام بالمواثيق القانونية للمنظمة ومشاركة أكبر في هيئات المنظمة، وقد تم وضعه في ثلاثة مجالات سياسية: النمو الاقتصادي والتنافسية، الاندماج الاجتماعي والحوكمة العامة. وبالإضافة لذلك، ولتقاسم خبرات المنظمة ودعمها رحبت المبادرة أيضا بعدد من الإعارات من موظفي حكومات المنطقة (على سبيل المثال من السعودية والإمارات العربية المتحدة وتونس ومصر) لدعم الأنشطة الوطنية والإقليمية.

وبالإضافة إلى ذلك تعاونت المبادرة بشكل موسع مع "شراكة دوفيل" وهيئة التنسيق للصندوق الانتقالي للمنطقة، وقد ساعدت المبادرة بصفة خاصة الدول العربية التي عاشت مرحلة انتقالية في تحديد التحديات الرئيسية التي تواجهها وعززت رسم خطط العمل الوطنية والإقليمية مثل ميثاق الحوكمة الاقتصادية (ماي و2015) الذي يوفر إطارا لأهداف السياسات الرئيسية لتعزيز الحوكمة الرشيدة ومناخ

² مصر والأردن والمغرب والسعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة

اجتماع لجنة تسيير مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أفضل للأعمال وللاستثمار الذي تعهدت الدول في مرحلتها الانتقالية الالتزام به. كما أولت المبادرة أيضا اهتماما بتنظيم مناقشات حول السياسات العامة لرصد التقدم المحرز. وبالإضافة لذلك كانت المبادرة عاملا أساسيا لمشاركة المنظمة في هيئات التنسيق للمؤسسات المالية الدولية حيث لعبت المبادرة دورا أيضا في إدماج المنظمة في منصة التنسيق بين المؤسسات المالية الدولية ، كما أنها تقوم بتنفيذ المشاريع التي تتناول التحديات السياسية: تمكين النساء البرلمانيات في المغرب والأردن ومصر، واداء المؤسسات القانونية في مصر واليمن، والتنافسية والاستثمار في الأردن ، وتعزيز المناخ الاستثماري في مصر ووضع استراتيجية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وتساهم المبادرة أيضا في عدد من مشاريع الصندوق الانتقالي تقودها المنظمة في المنطقة.

ثالثا: التوجهات الاستراتيجية المقترحة وتنفيذ المبادرة الرابعة

اقترحت العملية الاستشارية في الاجتماع المشترك للمجموعة القيادية في 2015 "مخطط إقليمي للتنمية الشاملة والتشغيل وبناء الثقة"، استمرار المبادرة لدعم قيام المنظمة بتنفيذ معاييرها في مختلف مجالات الحوكمة الرشيدة والتنافسية في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المشاركين في المبادرة الثالثة في المنطقة، مع التكيف للتطورات الاجتماعية الاقتصادية في مواجهة مجالات محددة ناشئة وفي أساليب التنفيذ. ولكي تنعكس هذه الأولويات يتم تغيير اسم المبادرة بحيث يصبح " مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول الحوكمة الرشيدة والتنافسية من أجل التنمية".

وسوف يشمل الإطار المقترح للمبادرة الرابعة الدروس المستفادة وعناصر النجاح التي تم بنائها طوال العقد الأخير. وسوف يشمل أيضا الحاجة لتعزيز بعض الأنشطة من بين الأنشطة القائمة لجعل المبادرة أكثر وضوحا بالنسبة للجمهور العريض وتأمين التمويل المستقر والتأكد من التواجد الممتد على أرض الواقع وأخيرا التركيز بصورة أكبر على نتائج الرصد والتقييم.

أ- الحوكمة الرشيدة للمبادرة وشبكاتهما

تنفيذ المبادرة مرتكز على نظام حوكمة يقوم على أساس مبادئ المنفعة المشتركة والشراكة وتقاسم الملكية والالتزام المتبادل من جانب كل من اقتصادات المنطقة وأعضاء المنظمة. وهيكّل هذه الحوكمة الذي على يرتكز مؤتمرات وزارية ومجموعة قيادية وفرق العمل ومنتديات متخصصة، قد أثبتت فعاليته إذ يتيح للمشاركين تحديد الأولويات السياسية والاستجابة للاهتمامات السياسية بأسلوب فعال يؤمن التكيف للاحتياجات الناشئة في المنطقة. ويساعد هيكل الحوكمة على الحفاظ على مستوى رفيع من الالتزام بالعمل ويشجع مقترحات العمل من جانب كل من دول المنطقة والمنظمة. ويوفر هذا الهيكل أيضا مناخا ديناميكيا للغاية مبني على الثقة المتبادلة والدعم مما يعزز نتائج الحوار الخاص بالسياسات.

المؤتمرات الوزارية

يعرب الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين أثناء المؤتمرات الوزارية الدورية عن الالتزام السياسي مما يتيح التعرف على التوجهات الاستراتيجية والأولويات السياسية والمتعددة اثناء السنة وذلك على أعلى مستوى، كما تنتج على تبني بيانات وزارية. وقد عقد المؤتمر الوزاري الأخير في نوفمبر 2009 في مراكش بالمغرب، ومن المقرر أن يعقد مؤتمر وزاري خلال الستة أشهر القادمة مما يقود لتبني بيان جديد، وسوف يبين هذا الأخير توجهات الأنشطة المستقبلية.

لجنة التسيير

تدير المبادرة مجموعة قيادية تجتمع من حيث المبدأ مرة واحدة سنويا لمراجعة التقدم المحرز ومناقشة برنامج العمل وتوفير إرشادات العمل المستقبلي. وعضوية لجنة تسيير مفتوحة لجميع اقتصادات المنطقة وأعضاء المنظمة وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية ذات

اجتماع لجنة تسيير مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الصلة. وتجتمع في جلسة عامة وكذلك في جلسات متخصصة منفصلة لإتاحة الفرصة للمناقشات الخاصة بقضايا الحوكمة الرشيدة والتنافسية كما أنها أساسية للتحضير للاجتماعات الوزارية. ويرأس لجنة التسيير الرئيسان لبرنامج الحوكمة الرشيدة وبرنامج التنافسية.

ويؤمن الرئيسان الائتماء والالتزام من جانب كل من دول المنظمة والمنطقة، وبالتحديد يكون دورهما قيادة المناقشات الاستراتيجية في لجنة التسيير والمساهمة في صياغة جدول الأعمال والوثائق الاستراتيجية وتقديم التقارير للجان والقيام بتمثيل المبادرة عند الحاجة.

المجلس الاستشاري

من أجل تعزيز وإدراج المتزايد للاقتصادات الشرق الأوسط في عمل لجان منظمة التعاون والتنمية وتشجيع المزيد من التأزر بين هذه الأنشطة والمبادرة، تقترح المبادرة إنشاء مجلس استشاري ("المجلس"). هذا المجلس يوفر بانتظام نصائح وللمناقشات يعد اللجنة التوجيهية لضمان استمرارية الأولويات الاستراتيجية. ويتكون المجلس من كل من الرئيسين المشاركين للمبادرة، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية للمنظمة، وغيرها من الأطراف المعنية وذات الصلة.

الشبكات ومجموعات العمل الإقليمية المتخصصة

مجموعات العمل الإقليمية المتخصصة (والتي تسمى أيضا المنتديات والشبكات) يرأسها رئيسان مشاركان من اقتصادات المنطقة وعض ومن المنظمة وتضم ممثلان من كلى المجموعتين (انظر القائمة في جدول 1)، وتقوم بإيصال الأولويات الإقليمية للجان المنظمة لتوفير شكل موحد لمعالجة مواضيع عمل المبادرة. وسوف يكون الاجتماع الوزاري القادم فرصة لمراجعة واعتماد هيكل جديد لمجموعات العمل والشبكات الإقليمية.

اجتماع لجنة تسيير مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الهيكل المؤسسي لمجموعات العمل والشبكات في مبادرة المنظمة في المنطقة،

نوفمبر 2015

برنامج التنافسية	برنامج الحوكمة الرشيدة
مجموعة العمل المختصة بالسياسات وتشجيع الاستثمار الرئيسان المشاركون: اليابان - الأردن	مجموعة العمل المختصة بالتكامل والخدمة المدنية الرئيس: المغرب - الرئيسان المشاركون: اسبانيا - تركيا
مجموعة العمل المختصة بسياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وريادة الأعمال ورأس المال البشري الرئيسان المشاركون: إيطاليا، تونس	مجموعة العمل المختصة بالحوكمة المنفتحة والمبتكرة (سابقا مجموعة الحوكمة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات الإدارية) الرئيس: دبي - الرئيسان المشاركون: كوريا الجنوبية - إيطاليا
مجموعة العمل المختصة بحوكمة الشركات الرئيس: الإمارات العربية المتحدة - معهد الحوكمة، دبي	شبكة كبار مسؤولي الميزانية (سابقا مجموعة عمل إدارة المالية العامة) الرئيس: قطر - الرئيس المشارك: ألمانيا
فرقة العمل المعنية بحوكمة الشركات المملوكة للدولة	
مجموعة العمل المختصة بأمن الاستثمار في منطقة البحر الأبيض المتوسط (الرئيس المشارك: فرنسا، العراق)	مجموعة العمل المختصة بالسياسة التنظيمية وشركات القطاعين العام والخاص الرئيس: تونس - الرئيسان المشاركون: فرنسا - إيطاليا
شبكة النزاهة في مجال الأعمال	مجموعة المنظمة والمنطقة المختصة بالنوع الاجتماعي - المرأة على الساحة الحكومية الرئيس: مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث
منتدى سيدات الأعمال الرئيسان المشاركون: مصر، السويد	المجموعة المختصة بتنمية الأراضي والتنمية الخضراء (حكومة محلية) الرئيس: المغرب

اجتماع لجنة تسيير مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مجموعة العمل المعنية بالطاقة المتجددة والبنية التحتية (الرئيسان المشاركان: كندا، عمان)	شبكة ممارسي المشتريات العامة الرئاسة : المغرب - تونس - الرئيسان المشاركان: كوريا الجنوبية- إيطاليا
---	--

التنسيق على المستوى الوطني

تتولى مراكز التنسيق المحلية تسيير تنسيق عمل المبادرة، وكذلك لجنة التسيير ومجموعات العمل والشبكات على المستوى الوطني، بحيث تضمن مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في الأنشطة الإقليمية والوطنية للمبادرة ونشر عمل المبادرة والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة للأطراف المعنية بشكل فعال.

تنفيذ برنامج العمل

تقوم السكرتارية بتنفيذ برنامج العمل بالتشاور مع الرئيسين المشاركين للجنة القيادية ومجموعات العمل الإقليمية المتخصصة. وجنبا إلى جنب مع اقتصادات المنطقة، تقوم السكرتارية بتحليل السياسات، وتدعم تنظيم الحوارات السياسية وتنظم استعراضات الأقران وأنشطة بناء القدرات، وتستفيد اقتصادات المنطقة من هذه الأنشطة، والتي يثرها أيضا إشراك الخبراء ونظرائهم من كل من اقتصادات المنطقة وأعضاء المنظمة.

ب- مجالات العمل الرئيسية: الحوكمة الرشيدة والقدرة التنافسية من أجل النمو الشامل

تهدف المبادرة إلى معالجة الاهتمامات السياسية الأساسية في المنطقة، فضلا عن التحديات الناشئة، بما يعكس لب مرحلتها الانتقالية وأولوياتها للتنمية الشاملة. وبينما تقوم بتعزيز أنشطتها الحالية، سوف تسلط الضوء على الدور الحاسم لإطار الحوكمة الرشيدة وتنمية القطاع الخاص لتعزيز المشاركة الشاملة والقدرة التنافسية وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي بهدف المساهمة في مواجهة تحديات النم والشامل في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تعزز المبادرة زيادة التركيز على التنمية الشاملة من خلال أسلوب أفضل لمعالجة تحديات التشغيل، وتعزيز التنمية المحلية، وزيادة التكامل الإقليمي والعالمي لاقتصادات المنطقة. وسوف تتضمن أولويات المبادرة استراتيجيات لضمان توزيع النتائج الاقتصادية توزيعا أكثر عدالة بين جميع فئات المجتمع.

بناء على التقدم المحرز في اقتصادات المنطقة في بعض المجالات الحساسة، يمكن تعزيز أوجه التآزر بين البرنامجين، وسير العمل وشبكاتنا الإقليمية، من أجل زيادة التكامل في مجالات السياسات المختلفة التي تتم معالجتها قبل المبادرة.

وينبغي للمبادرة الاستمرار في التكيف مع الأولويات الناشئة بما يتماشى مع الاتجاهات الإقليمية والعالمية الجديدة، بما في ذلك على سبيل المثال جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 لمعالجة عدم المساواة، نظرا لزيادة المخاوف المتصاعدة حول تأثير عدم المساواة المتزايد

اجتماع لجنة تسيير مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

على النم و وعلى التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي. إن مرونة الحوكمة وأساليب العمل في المبادرة هي من السمات التي لا تقدر بثمن حيث أنها تسمح بهذه التعديلات.

برنامج الحوكمة الرشيدة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لقد أعدت المبادرة مضمونا في مجال السياسات الرئيسية للمنظمة تم تعريفه بأنه استراتيجي من قبل الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة في المنطقة في ظل المبادرة الثالثة.

وبرنامج الحوكمة الرشيدة ه وشراكة استراتيجية بين المنطقة والدول الأعضاء لتبادل المعارف والخبرات بهدف نشر معايير ومبادئ الحوكمة الرشيدة وتوفير المساعدة لتنفيذها ، بحيث يتم التركيز على:

- **تعزيز حوكمة منفتحة وشاملة وشفافة** لبناء الثقة في الحكومة وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة، والشبكة التي ترتبط بهذا العمل هي: مجموعة العمل الثانية المختصة بوضع سياسة الحوكمة المنفتحة والمبتكرة.
- **تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة** من خلال برنامج المنظمة لإدماج المرأة في الساحة الحكومية وإصدار تقارير تحليلية مقارنة والتركيز بشكل أكبر على ترجمة التوصيات إلى مساعدات تنفيذية. الشبكة المرتبطة بهذا العمل هي مجموعة العمل المختصة بالنوع الاجتماعي (مجموعة المنظمة والمنطقة بشأن المرأة في الساحة الحكومية).
- **رفع كفاءة المؤسسات والعمليات الحكومية** لتوفير خدمات عامة أفضل وذلك من خلال تقديم المشورة عن سبل تحسين الجهاز الحكومي. الشبكات المرتبطة بهذا هم مجموعة العمل الثالثة لكبار المسؤولين عن الميزانيات، ومجموعة العمل الرابعة المعنية بالإصلاح التنظيمي.
- **تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد** لبناء الثقة في المؤسسات العامة بالتعاون مع المتخصصين في المنظمة وفي المنطقة من الحكومات والبرلمانات والمؤسسات المستقلة ومؤسسات مراجعة الحسابات الكبرى والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وتقوم المنظمة بتعزيز الحوار حول الأدوات والاستراتيجيات السياسية لبناء أطر عمل سليمة ومتسقة. الشبكات المرتبطة بهذا العمل هي: مجموعة العمل الأولى المختصة بالنزاهة والخدمة المدنية، وشبكة المشتريات العامة.
- **التأكيد على سيادة القانون** لزيادة الشفافية والكفاءة التنظيمية للمواطنين وللقطاع الخاص وزيادة الكفاءة والثقة بصفة عامة. الشبكة المرتبطة بهذا العمل هي مجموعة العمل الرابعة المختصة بالإصلاح التنظيمي.
- **رفع كفاءة التنمية المحلية وقدرات المؤسسات العامة على المستوى المحلي** لتشجيع التنمية الاقتصادية، وتحسين الخدمات العامة المقدمة وإشراك المواطنين. الشبكة المرتبطة بهذا العمل هي المجموعة المختصة بالحكومة المحلية.
- **بناء القدرات وتقديم مساعدات التنفيذ** بهدف تعزيز جهود الاستدامة وتأثير جهود الإصلاح على المدى الطويل ، بالإضافة إلى مساعدات التنفيذ المقدمة في أشكال مختلفة (مثل تدريب المدربين والبرامج والاجتماعات التشاورية، وبناء القدرات) على المستوى

اجتماع لجنة تسيير مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الوطني. أصبح مركز التدريب على الحوكمة الرشيدة في "كازيرتا" مركزا لتبادل المعارف وبناء القدرات للمختصين بوضع السياسات على المستوى الإقليمي.

في الوقت الذي تواجه فيه بلاد المنطقة تحديات سياسية واقتصادية، يقوم برنامج المنظمة والمنطقة للإدارة الرشيدة في المنطقة بتعميق مشاركته على أساس أسلوب فريد للجمع بين تقييم السياسات وحوار السياسات الإقليمي والتعلم من الأقران، وتقديم المساعدات للتنفيذ. وتمشيا مع الأولويات الاستراتيجية لاقتصادات المنطقة ومع مطلب الوفود المشاركة في اجتماع لجنة التسيير في 5 فبراير 2015 في باريس، فمن المقترح أن يركز برنامج الحوكمة الرشيدة على المجالات الرئيسية ذات الأولوية لبناء أطر فعالة للحوكمة العامة المتعلقة بالنم والشامل وبناء الثقة، وبذلك يقوم برنامج المنظمة للحوكمة الرشيدة بتحقيق تقارب اقتصادات المنطقة من المبادئ الإرشادية وموائيق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.³

استنادا إلى النهج المزدوج للجمع بين حوار السياسات الإقليمية والمشاريع الوطنية، سيواصل البرنامج مساعدة اقتصادات المنطقة في بناء مؤسسات تتسم بالانفتاح والشمول والشفافية وتخضع للمساءلة وأطر عمل قوية من أجل تحقيق النزاهة. كما أنه سيعمل على توفير الدعم لاقتصادات المنطقة مع التطلع إلى الالتزام بشراكة حكومية منفتحة كما يعمل على تقديم التوصيات لوضع خطط العمل وإجراء مراجعات لتقييم السياسات الشاملة لتحديد الاختناقات المحتملة وسبل الإصلاح الواعدة من أجل حكومة منفتحة تحارب الفساد بمشاركة جهات فاعلة رئيسية مثل البرلمان والمؤسسات المستقلة والمجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، فإن أنشطة التقييم والتنفيذ سوف تعمل على تعزيز المعايير الدولية للتأكيد على سيادة القانون وبناء القدرات المؤسسية. وسيعمل البرنامج على تحسين فرص الحصول على الخدمات القانونية المقدمة وعلى كفاءتها من أجل بيئة تنظيمية سليمة والأمن القانوني للمواطنين والشركات.

وسوف يستمر البرنامج في مساعدة اقتصادات المنطقة لوضع تصميم وتنفيذ الإصلاح لتحديث أنظمة المشتريات العامة والصفقات الحكومية الكبرى، مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإدارة المياه، وإدارة المخاطر، وتحديث إدارة المؤسسات المالية العامة والعمليات وغيرها من عناصر آلية الحكومة لرفع مستوى جودة وسهولة الحصول على الخدمات العامة. كما سيواصل تعزيز الحوار الإقليمي من خلال الأطر المؤسسية السليمة للشبكات القائمة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة من خلال الحوار بين الأقران والمساعدة في تنفيذ المشاريع الوطنية المكرسة .

بناء على العمل الناجح لتعميم منظور النوع الاجتماعي وتعزيز سياسات المساواة بين الجنسين، وبرنامج تمكين المرأة من المشاركة الكاملة في الحياة العامة ودعم الأطر القانونية والمؤسسات العامة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وفقا لمشروع توصية المجلس بشأن المساواة بين الجنسين في جوانب الحياة العامة، سوف يستكمل العمل حول النوع الاجتماعي من خلال المزيد من التركيز على تمكين الشباب من المشاركة وإدماجهم من خلال مبادئ حكومة منفتحة وإدارة رشيدة قوية. وبعد "مصنع الأفكار" الأول عن السياسات الشاملة للشباب في منطقة الشرق الأوسط في عام 2015، يمكن تنظيم أشكال أخرى من المناقشات المبتكرة، مثل مختبرات الاكتشاف" أو "مقاهي النقاش" لتشجيع المزيد من الحوار المنتظم بين أصحاب المصلحة الرئيسيين.

³ مثل توصية المجلس بشأن استراتيجيات الحكومة الرقمية، مشروع توصية المجلس بشأن المساواة بين الجنسين في الحياة العامة، وتوصية المجلس عن تحسين السلوك الأخلاقي في المبادئ بما في ذلك إدارة الأخلاق في الخدمة العامة، وتوصية المجلس بشأن المبادئ الإرشادية للمنظمة لإدارة تضارب المصالح في الخدمة العامة وتوصية المجلس بشأن مبادئ الشفافية والنزاهة في كسب التأييد، وتوصية مجلس الحوكمة الرشيدة للميزانية، وتوصية مجلس مبادئ الحوكمة العامة للشركات بين القطاعين العام والخاص، وتوصية مجلس المشتريات العامة، وتوصية مجلس السياسات التنظيمية والحوكمة الرشيدة، وتوصية مجلس فعالية الاستثمارات العامة عبر المستويات الحكومية، وتوصية المجلس بشأن الحوكمة الرشيدة للمخاطر الهامة.

اجتماع لجنة تسيير مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ونظرا للاتجاه نح واللامركزية في العديد من اقتصادات المنطقة، سيعمل البرنامج على تعزيز قدرات الحكم المحلي والإقليمي وزيادة الوعي بأهمية التنمية المحلية.

برنامج التنافسية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

توسعت المنظمة في مساهمتها في مخطط الإصلاح الاقتصادي في المنطقة بشكل كبير طوال فترة العقد الماضي أثناء تنفيذ برنامج المنظمة الخاص بالاستثمار في الشرق الأوسط، واليوم، أصبح هناك وعي أكبر بتنوع السياسات والأساليب التي تؤدي إلى نم وشامل وإلى تكامل أكبر في الاقتصاد العالمي.

وقد كانت لبنات البناء التقليدية للبرنامج توفر وستظل توفر: سياسات الاستثمار والتشجيع، وريادة الأعمال، ونزاهة العمل والحوكمة الرشيدة للشركات والتمكين الاقتصادي للمرأة وتقوم بتوفير التوصيات الخاصة بالسياسات في الوقت المناسب وتعزيز تنفيذ موثيق ومعايير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مثل إطار العمل المنقح لسياسة الاستثمار، ومبادئ حوكمة الشركات، ومعايير مكافحة الرشوة.

وسوف تستكمل هذه المجالات السياسية مع القضايا الاقتصادية الأخرى ذات الأهمية الحيوية مثل القضايا الأوسع المتعلقة بمناخ الأعمال، وكذلك تنمية المهارات، والبنى التحتية، وتعبئة الموارد المحلية وتلك المتعلقة بالتجارة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وفي هذا السياق، يصبح المسمى التقليدي لبرنامج "الاستثمار" محدودا ولا يعكس قضايا السياسة العامة المركبة التي يتناولها البرنامج، ولذلك فإن المسمى الجديد المقترح للبرنامج " برنامج التنافسية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " يوفر مسمى أكثر شمولاً كما يعكس على نح وأفضل روح البرنامج ومطلب اقتصادات لمنطقة.

سوف يواصل برنامج التنافسية في التركيز على:

- تشجيع الاستثمار وتحسين أمن الاستثمار لاستعادة ثقة المستثمرين وتحسين مناخ الأعمال لاجتذاب الاستثمارات في الانتاج وفي البنية التحتية، والشبكات المرتبطة بهذا الهدف هي: مجموعة العمل المختصة بالسياسات وتشجيع الاستثمار، ومجموعة العمل المختصة بأمن الاستثمار في البحر الأبيض المتوسط، والفريق العمل المعني بالطاقة المتجددة.
- تشجيع ريادة الأعمال وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة لتنويع مصادر النمو وفرص العمل، وخاصة من خلال رواد أعمال جدد، وتنمية المشروعات، والحصول على التمويل، وخدمات تطوير الأعمال ودعم الشكليات الاقتصادية، والشبكة المرتبطة بهذا الهدف هي مجموعة العمل المختصة بسياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال ورأس المال البشري، وتم أيضا وضع أنشطة منتدى سيدات الأعمال في سياق عمل هذه المجموعة.
- تمهيد ساحة الملعب للأعمال من خلال تشجيع الحوكمة الرشيدة للشركات، وتعزيز نزاهة العمل والسلوك التجاري المسئول من خلال بناء الوعي، وتحديد وتنفيذ أطر العمل ودعم الالتزام بمعايير السلامة الدولية وممارسات مكافحة الفساد، والشبكات المرتبطة بهذا الهدف هي: مجموعة عمل الحوكمة الرشيدة للشركات، وشبكة الشركات المملوكة للدولة، وشبكة النزاهة في الأعمال

اجتماع لجنة تسيير مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- **الإسراع بالتكامل الاقتصادي للمرأة** عن طريق تقديم المشورة بشأن تحسين سبل الوصول إلى تدابير الدعم مثل الخدمات المالية وتنمية الأعمال والفرص المتاحة للحد من الحواجز القانونية والاجتماعية والثقافية، والشبكة المرتبطة بهذا الهدف هي **منتدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسيدات أعمال لشرق الأوسط وشمال أفريقيا** .

للمزيد من تنمية القطاع الخاص والاستمرار في تحسين مناخ الأعمال العام، أكد اجتماع لجنة التسيير عام 2015 على الحاجة إلى تطوير مجالات جديدة في السياسة لتكملة عمل البرنامج الجاري. إن تحسين القدرة التنافسية ودعم سياسات تطوير البنية التحتية في المنطقة هما مجالان متخصصان ناشئان من شأنهما استكمال الأسس الأربعة التي يقوم عليها البرنامج حاليا :

1. سياسات التنافسية: بناء على توصيات عملية تشاورية انطلقت في عام 2014، يمكن للبرنامج مساندة المنطقة في تقوية مؤسسات وسياسات تعزيز القدرة التنافسية الإقليمية والوطنية والفرعية. ويمكن أن تتطوي كذلك على وضع منهجية حول "سياسات التنافسية"، بما في ذلك تقييم الإصلاحات الأكثر إلحاحا والتعاون في مجالات السياسات ذات الأهمية الإقليمية (مثل الحد من الحواجز التجارية والاستثمارية، وتحسين البنية التحتية داخل الإقليم، وتشجيع مشاركة أكبر وأفضل في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وتعزيز القدرة التنافسية للأنشطة / القطاعات الاقتصادية الرئيسية من خلال أدوات محددة مثل الحصول على التمويل، وتنمية رأس المال البشري، والمناطق الاقتصادية الخاصة، وتنمية المشروعات، وما إلى ذلك). وقد تساعد المناقشات الإقليمية وعمليات التقييم في وضع تقرير شامل و/ أو كتيبات لتقديم المشورة لوضعي السياسات حول تنفيذ الإصلاحات، وسوف تتطوي هذه الممارسات على مشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجالس التنافسية أو المجموعات الاستشارية كما أنها سوف تعتمد أيضا على استدعاء الخبرات من مجموعات العمل الأخرى.

2. سياسات تطوير البنية التحتية: البنية التحتية هي عنصر هام في بيئة الأعمال، ومولد كبير لفرص العمل المباشرة وغير المباشرة في منطقة الشرق الأوسط، واحتياجات الاستثمار وإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية والهامة. وفي مواجهة نقص الميزانية والموارد المحدودة المتاحة لتمويل البنية التحتية، تنتج الحكومات إلى القطاع الخاص لتقديم مثل هذه البنية التحتية، ويمكن للبرنامج السعي لمساعدة حكومات المنطقة على وضع أطر وسياسات متسقة لتطوير البنية التحتية، بما في ذلك:

• **سياسات أفضل لتطوير البنية التحتية (بما في ذلك عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص).** يسعى البرنامج إلى مساعدة الحكومات لوضع أطر عمل وطنية متكاملة لتطوير البنية التحتية، بما في ذلك من خلال نهج تخطيط البنية التحتية للقطاع واختيار أفضل سبل الأداء، والهدف النهائي هـ وتحقيق قيمة مقابل المال" في استثمارات البنية التحتية - بما يضمن تسليم وتشغيل المشاريع بكفاءة خلال فترة بقائها عن بالاستفادة من المشاركة الفعالة للقطاع الخاص كلما كان ذلك ممكنا ومناسبا، استنادا إلى الموثيق القانونية للمنظمة وخبراتها في هذا المجال، على أن يقوم هذا العمل على إطار العمل الجديد للإدارة الرشيدة وإنجاز البنية التحتية الذي وضعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

• **قدرات مالية أفضل للاستثمار في البنية التحتية (بما في ذلك عن طريق المشاركة في التمويل).** يمكن للبرنامج أن يسعى لمساعدة الاقتصادات على تعزيز قدراتها المالية سواء من خلال أسواق رأس المال محليا أو دوليا، إن التحدي المتمثل في الموارد المالية المحدودة مع الرغبة في الاستثمار في البنية التحتية يمكن التغلب عليه من خلال تطوير آليات مبتكرة لسد الفجوة التمويلية للبنية التحتية، بما في ذلك عن طريق أسواق السندات أو التمويل الإسلامي أو المشاركة.

اجتماع لجنة تسيير مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ويمكن تضمين عدة مجالات أخرى للسياسات في المبادرة لأنها تستدعي اهتماما خاصا وتدعم السياسات في المستقبل، وقد تم تحديد بعض المجالات الهامة وتتعلق بالتعليم وإصلاحات سوق العمل، وتنمية المهارات وزيادة دمج الشباب، ولا سيما الشباب، وحشد أكبر للموارد وزيادة كفاءة النظم المالية، ويتعين تشجيع استخدام الأدوات الإحصائية للمنظمة، وخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لتسهيل عملية تقييم ورصد السياسات.

ج- تنفيذ الأنشطة: الأساليب والتعاون والرصد والتمويل

أساليب مساندة التنفيذ الفعال

تهدف المبادرة للاستمرار في استخدام تقييم السياسات والمشورة والحوار والاستعراض مع الأقران وجمع البيانات والأدلة وكذلك بناء القدرات لدعم إصلاح السياسات في المنطقة، وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل مبادرة الربط بين خبراء السياسة في المنطقة وفي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لتحقيق التكامل بين النهجين الوطني والإقليمي، ومواصلة تعزيز نهج شامل، يضم بانتظام أصحاب المصلحة الرئيسيين من الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وفي هذه المذكرة سوف يتم تعزيز الترتيبات المؤسسية القائمة، مثل المجلس الاستشاري للمجتمع المدني أو مجلس الأعمال الذي ينفذ فريق عمل الطاقة المعني بالطاقة المتجددة والبنية التحتية أو منتدى سيدات الأعمال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك لضمان المشاركة الفعالة والمنظمة، والأهم من ذلك، فإن المبادرة أيضا سوف تبني على المنهجية القائمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أجل مواصلة تطوير الآليات- بما في ذلك المؤشرات وأدوات الرصد- لتقييم الأثر وقياس التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاح على المستويين الإقليمي والوطني.

وسوف يستمر عمل مجموعات العمل المتخصصة والشبكات الإقليمية لمواصلة تقديم بنية مؤسسية مستدامة لتبادل المعلومات والبيانات والاتجاهات الاقتصادية والسياسية الحديثة بين ممارسي السياسة في اقتصادات المنطقة وأعضاء المنظمة والخبراء الدوليين والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويتيح النهج الشامل الذي تتبعه هذه الشبكات حوارا مفتوحا بين أصحاب المصلحة الرئيسيين سواء على مستوى الوطني أو الدولي وتبادل الخبرات بغية ترجمة توصيات سياسة اقتصادية محددة إلى إصلاحات فعالة، ويثري العمل السياسي الوطني بالأفكار والحوار وكذلك تطوير أفضل الممارسات في سياق المحافل الإقليمية، وبالتالي، فإنه يستكمل العمل الإقليمي ويؤدي إلى تقديم المشورة المتعمقة بشأن السياسات التكميلية والتوصيات التي ترشد تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل والإصلاحات.

وسوف تساهم الشبكات ومجموعات العمل الإقليمية بعملها وهياكلها في تلبية الاحتياج المتزايد لدعم تكامل أفضل بين اقتصادات المنطقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وفي الوقت نفسه يعتزم البرنامج دفع المزيد من الاهتمام لأولويات السياسة الإقليمية الفرعية لتعزيز تأثيرها، علاوة على تعزيز التفاعل بين العمل السياسي على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي وكذلك تعزيز العمل الذي يستجيب للطلبات الوطنية ويتحقق ذلك بفضل زيادة مشاركة لجنة خبراء المنظمة في مناقشة واستعراض السياسات الإقليمية والوطنية.

سوف تستمر المبادرة في توفير بناء القدرات من خلال دورات تدريبية إقليمية تنظمها بالتعاون مع مركز التدريب برنامج الحوكمة الرشيدة في " كازيرتا" ومركز الشرق الأوسط للاقتصاد والتمويل في الكويت والتابع لصندوق النقد الدولي وربما في أماكن وفرص غيرها لتطوير المزيد من الدورات التدريبية وأنشطة بناء القدرات، هذا وفي أعقاب عدد من المناقشات والتقديرية التي وردت في عروض ودراسات محددة، دعي ممثلون من المنطقة إلى المزيد من الدعم والمساعدة في تنفيذ برنامجها الإصلاحي.

التعاون والتنسيق والنشر

من الممكن زيادة أثر المبادرة من خلال تنسيق أقوى مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية والإقليمية (مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي)، وكذلك مع الشركاء المحليين، وتحديد أوجه التآزر والتكامل ، وتعتبر مشاركة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منصة التنسيق لصندوق التحول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثالا يحتذى به. اجتماعات المانحين الأخيرة الذي نظمها برنامج الاستثمار اظهر تقدير جميع المشاركين وهو ومثال آخر يمكن تنميته.

وتحتاج المبادرة أيضا إلى تعزيز آليات النشر مع التركيز على تقاسم نتائج عمليات التقييم والتحليل التي تقوم بها المنظمة وتوصياتها ومساعدات التنفيذ وذلك على أوسع نطاق ممكن بين الجمهور من صناعات القرار وغيرهم من أصحاب المصلحة ، ويمكن أن تؤدي الشراكة مع منظمات المجتمع المدني المحلية لدعم نشر أوسع للتوصيات ويتضمن ذلك على سبيل المثال نشر المزيد من المعلومات والبحوث باللغة العربية، والوصول التدريجي لجمهور أوسع واستخدام أفضل لوسائل الإعلام الاجتماعي.

على المبادرة أن تضم المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام على نحر وأكثر انتظاما للأنشطة الإقليمية والوطنية لزيادة الوعي بأنشطتها وتعزيز آليات المساءلة، وتعمل المبادرة من جانبها بصورة متواصلة كوسيط وكميسر للحوار المنتظم بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لبناء شراكات تتسم بالثقة، ومن خلال تعاون أكبر مع البرلمانين والفاعلين الرئيسيين الآخرين، من الجهات الرقابية والمؤسسات المستقلة، تأخذ المبادرة في اعتبارها دورها الحيوي في بناء أطر قوية للإدارة الرشيدة والقدرة التنافسية في اقتصادات المنطقة ، وتعتمد المبادرة أيضا زيادة مشاركة القطاع الخاص لبناء القدرات، بما في ذلك زيادة الحوار بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بمناخ الأعمال وهذا يعزز بدوره القدرة التنافسية للبلد.

على المبادرة مواكبة التطورات الوطنية والإقليمية، وكذلك سياسات واستراتيجيات الجهات المانحة الرئيسية، كما عليها أن تأخذ في الاعتبار التزامات اقتصادات المنطقة في مجال الحوكمة والقدرة التنافسية في ظل الاتفاقيات الدولية والثنائية على أن تكون أنشطة المبادرة متوافقة مع هذه الالتزامات.

الرصد وتقييم

سيتم تحسين أنشطة الرصد والتقييم في المبادرة الرابعة وذلك من خلال تقارير منتظمة عن النتائج بموجب أداة تقييم، تتمحور حول الأنشطة والمخرجات والنتائج، وتقوم آليات الرصد التي وضعتها الشبكات والمنديات المختلفة بإبلاغ أداة التقييم . وسوف يشمل هذا طلب ردود فعل رسمية من المشاركين بعد كل حدث ويقدم تحقيق للسلطات المختصة في كل من اقتصادات المنطقة مرة كل سنتين. ويقدم تقرير بالتقدم المحرز في تنفيذ أنشطة المبادرة إلى لجنة التسيير وللجهات المانحة بصفة منتظمة.

التمويل

تكاد تكون المبادرة ممولة بالكامل من التبرعات، وتتيح هذه الأموال - في ظل كل جانب من جوانب المبادرة- تنفيذ الأنشطة الإقليمية وكذلك المشاريع الوطنية استجابة لمطالب محلية محددة ومن الجهات المانحة. إن مشاركة الجهات المانحة بصورة أقوى من شأنها أن تضمن توسيع نطاق المبادرة وفعالية أكبر في التنفيذ ، وتقوم أيضا بعض اقتصادات المنطقة بدعم المبادرة من خلال المساهمات المالية والعينية ولا سيما عن طريق إيفاد المندوبين لحضور المؤتمرات والاجتماعات ومن خلال استضافة الفعاليات الإقليمية والوطنية.

اجتماع لجنة تسيير مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لتمكين السكرتارية من الإنجاز الفعال وتحقيق نتائج محددة ، أكد المشاركون في اجتماع لجنة التسيير في فبراير 2015، واثناء مشاورات ماي و2015 مع مجتمع المانحين ومراجعة منتصف المدة لهيئة المعونة السويدية (سيذا) ، على الحاجة لوجود بيئة مالية مستقرة. إن تأمين الدعم المالي للالتزام باستراتيجية لعدة سنوات له أهميته لضمان الأداء الكامل وفي الوقت المناسب لجميع مكونات المشروع.

DRAFT